

البناء

النمر الجريح أردوغان إلى أين؟

♦ غسان يوسف*

يقول مؤيدو (الشريعة) في تركيا بأن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان خرج أقوى من السابق بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة التي وقعت في الخامس عشر من الشهر الحالي، لأنّ الشعب وقف إلى جانبه ورفض انقلاب العسكر. قد يكون هذا صحيح نسبياً، لكن الأصح أنّ (السلطان أردوغان) كزعيم سياسي انتهى تماماً وتزعزت صورته أمام العالم، وهو الذي قال في خطابه الأخير بأنّ البرلمان التركي يمكن أن يبحث مسألة تطبيق عقوبة الإعدام، ما يعني أنّ الرئيس سيقوم بحملة إعدامات وقمع دموية ضدّ من دبروا ونفذوا الانقلاب، وهو الذي وعد بتنظيف وتطهير الجيش، وبأنه سلاحهم إلى منازلهم، ما دعا منظمة العفو الدولية إلى التحذير من عودة عقوبة الإعدام إلى تركيا، الأمر الذي سيستغله أردوغان لإعدام خصومه بتهمة التآمر، وبالتالي سيخرج مطلقاً من عباءة الديمقراطية التي دافع عنها الشعب التركي، وهنا يحضرنى قول شاب تركي في ساحة تقسيم «جنائنا نافع عن الديمقراطية وليس عن أردوغان كشخص».

وهنا نجد لنا أن نساءً عن علاقة الجيش بالولايات المتحدة وعلاقته بأردوغان، فالجيش التركي ثاني أكبر جيش في الناتو بعد نظيره الأمريكي يبلغ عدد قواته نحو 670 ألفاً، وتقدّر ميزانيته بنحو 18 مليار دولار، ويحتلّ بذلك الرتبة 15 عالمياً على مستوى الإنفاق العسكري.

لكن عقيدته العسكرية تحوّلت جذرياً بعد مجيء حكومة رجب طيب أردوغان، من حام للعلمانية إلى مدافع عن شخص أردوغان وحزب العدالة والتنمية، لكن هذا لا يعني أنّ العديد من قادة الجيش وأفرادها يتكفون العداء لأردوغان ويعتبرون

أنفسهم محافظين على إرث أتاتورك.

وبالعودة إلى سياسة أردوغان المستقبلية، فعقوبة الإعدام ستظل الداعية فتح الله غولن المقيم في الولايات المتحدة، والمتهم بتدبير الانقلاب والتي أعلنت الولايات المتحدة عبر وزير خارجيتها جون كيري، أنها تنتظر من تركيا تقديم أدلة مثبتة على تورّطه في الانقلاب للبحث في تسليمه.

ما جرى في تركيا واتهامات أردوغان لغولن، يعيدنا إلى ما كان صرّح به السيناتور الأمريكي ميشيل روبين في شهر آذار الماضي، من أنّ جهات سياسية أميركية، مستعدة للاعتراف بأنّ انقلاب يطبخ بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان!

وهنا نعود للقول إنّ سياسة أردوغان المستقبلية سوف تتركز على الداخل التركي حيث ستلاحقه (فوبيا) الانقلابات خصوصاً أنّ سياساته الأخيرة، الإقليمية والدولية، باتت تعطي نتائج عكسية، وتشكل خطراً على تركيا، ولذلك قد يواصل تراجعها عن سياسته القديمة كما فعل مع روسيا وإسرائيل، ويتهج نحو سورية ومصر والعراق، وهو ما كان صرّح به رئيس وزرائه بن علي يلدريم، وبالتالي العودة إلى نظرية (صفر مشاكل مع الجيران) التي أطلقها أحمد داوود أوغلو في كتابه العمق الاستراتيجي لامتنصص حالة الاحتقان، وتجنّب الغضبنيين العسكري والشعبي، لكن الغضب حصل وكاد يطبخ به، لولا سوء التخطيط والتنفيذ الذي أحاط بعملية الانقلاب.

مسألة أخرى قد تثرّق أردوغان وهي مسألة اللاجئين السوريين بعد وعده لهم بإعطائهم الجنسية، الأمر الذي سيؤلّب الشارع التركي عليه من جديد، ما يؤكّد طموحاته العثمانية، ومن سمع نعمان قورتولمش، نائب رئيس الحكومة التركية يقول: «أنّ كل مواطن يعيش في بلد كان تحت الحكم العثماني يمكن له أن يأتي إلى تركيا ويحصل على الجنسية التركية»، يعرف أنّ تركيا اليوم هي عثمانية إخوانية ومن لم

كوا ليسان

قالت مصادر حقوقية أوروبية إنّ قرار الحكومة التركية بتعليق العمل باتفاقية حقوق الإنسان مع الاتحاد الأوروبي يعني وفقاً للقواعد المعمول بها في الاتحاد وقف مفاوضات الشراكة وحلّ لجانها، وفي حال التراجع التركي يُعاد النظر بموجب طلب جديد في قبول البحث بالعودة إلى التفاوض، وهذا سيرتب وقف العمل بكلّ الاتفاقيات التي تحظى بموجبها تركيا بمميزات اقتصادية لدى دول الاتحاد.

يصدّق ليعود إلى دفاع أردوغان المستميت، عن الرئيس المصري السابق محمد مرسي وأحد قادة الإخوان المسلمين في بنغلادش موتبور رحمان نظامي، الذي اعتبره أردوغان شهيداً بعد أن أعدم لتورّطه بالإبادة وبأعمال الاغتصاب والتعذيب عندما أيد حرب باكستان ضدّ بنغلاديش في 1971.

ومن هنا جاء دعم الإخوان المسلمين الواضح لأردوغان ليس ابتداءً بالشيوخ يوسف القرضاوي وليس انتهاءً باسماعيل هنية في غزة.

وحسب صحيفة «الغارديان» البريطانية التي نشرت مقالاً للبروفيسور والباحث الأمريكي ديفيد جريبر، طرح فيه تساؤلاً حول مدى جدية قادة الغرب في تصفية تنظيم «داعش» المسلح، وشكك في مصداقية تلك الجدية المزعومة، لما يراه من تقارب لهؤلاء القادة مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي يعتبره جريبر السبب الأول لاستمرار تواجد تنظيم «داعش» المسلح. ويقول جريبر إنّه بمتابعة الأحداث الجارية بمنطقة الشرق الأوسط، وتركيا خلال الأعوام الأخيرة التي شهدت بزوغ نجم «داعش»، سنرى أنّ تركيا قدّمت «لداعش» ما يبقياها متواجدة بالساحة، بل أيضاً ما يجعل أعمال ذلك التنظيم المتوحش تنتقل إلى أوروبا، وأحدث نتائجهما كانت مذبحه باريس التي أودت بحياة 129 مواطناً فرنسياً.

إنّ خطر أردوغان لا ينحصر في الداخل التركي بل يمتدّ من غرب الولايات المتحدة إلى شرق آسيا، وهو الذي ادّعى بأنّ فوزه في الانتخابات الرئاسية يوم 31/3/2014 فوزاً لكل من فلسطين وسورية ومصر واليوسنة والهرسك وكوسوفو ومينمار إلخ...

* باحث في الشؤون التركية

أنقرة توقف العمل بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان مع بدء سريان حالة الطوارئ في البلاد

المعارضة تدعم أردوغان

الزعيمين على تفاصيل قرار حالة الطوارئ، الذي اتخذ في اجتماع مجلس الوزراء، برئاسة رئيس الجمهورية، رجب طيب أردوغان.

وأشار المصدر إلى أنّ يلدريم أعرب عن شكره للزعيمين لزيارتها أيّام وتقدميهما الدعم له ضد الانقلابيين، وطلب منهما الدعم في التصويت على قرار حالة الطوارئ، المزمع إجراؤه في الجمعية العامة للبرلمان.

بدوره، دولت قال باهجه لي زعيم حزب الحركة القومية، إنّ الحزب يدعم قرار الحكومة إعلان حالة الطوارئ لأنه يخدم المصلحة الوطنية. وقال في بيان «سيقف حزب الحركة القومية بكل قوة في صف الدولة والشعب في هذه الفترة المظلمة والعصيبة مهما كان الثمن».

وفي شأن متصل، أعلنت قوات الأمن التركية القائها القبض على أحد المشاركين في الهجوم على الفندق، الذي كان يقبع فيه أردوغان، بمدينة مرمريس، أثناء محاولة الانقلاب.

مصادر أمنية، قالت أنّ قوات الأمن ألق القبض على الضابط «علي ساري باي» برتبة ملازم ثاني في البحرية، الذي شارك في الهجوم على الفندق، خلال عمليات تفتيش بالطرق في قضاء «أولا» بولاية موغلا، وضبطت بحوزته سلاح فردي.

هذا وأعلنت سلطات مدينة اسطنبول عن إنشاء «مفكرة للخطوة» تخصص لدفع الأشخاص الذين شاركوا في الانقلاب العسكري ضد السلطات التركية الحالية.

وأفاد رئيس بلدية اسطنبول قانر توياش قائلاً «أوعزت بتخصيص مكان خاص وتسميته «بمفكرة الخطوة»، وكل من سيوزور المفكرة يمكنه أن يلتمسهم لكي لا يرتاحوا في العالم الآخر».

وفي شأن متصل، استغرب دميتري بيسكوف الناطق الصحفي بأسم الرئيس الروسي، من أنباء تحدثت عن إرسال روسيا إنذاراً للقيادة التركية قبل ساعات من وقوع محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا.

وقال بيسكوف للمصحفين، أمس، رداً على سؤال حول الخبر الذي أورثته وكالة «فارس» الإيرانية «ليس لدي أي معلومات بهذا الشأن، ولا أدري ما هي المصادر التي نقلت عنها «فارس» الخبر»، مؤكداً أنّ قرار القيادة التركية فرض حالة الطوارئ في كافة الأراضي البلاد، يعد شأنًا داخليًا.

أعلنت نائب رئيس الحكومة التركية، نعمان كورتولموش، أمس، إيقاف العمل بالميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان لفترة مؤقتة كما فعلت فرنسا، بالتزامن مع اتخاذها خطوات عاجلة باتجاه إعادة هيكلة القوات المسلحة التركية.

بدوره، أشار نائب رئيس الوزراء التركي، للشؤون الاقتصادية، محمد شيمشك، إلى وجود فشل فردي ومؤسسي في الاستخبارات التركية أثناء محاولة الانقلاب، مؤكداً أنّ حالة الطوارئ التي أعلنت لمدة 3 أشهر في البلاد، لن يكون لها تأثير على الشعب أو الاقتصاد بل ستعزز الديمقراطية واقتصاد السوق وفتح الاستثمار.

وأضاف «أنّ الاقتصاد التركي مبني على أسس راسخة، وأنّ تأثير محاولة الانقلاب على الأسواق ظل محدوداً باستثناء بعض الهزات الإرتدادية، وذلك بفضل الاتصالات والحوارات التي أجرتها الجهات المعنية بالأمور الاقتصادية مع المستثمرين»، مشيراً في الوقت ذاته إلى عدم وجود أي خطة جديدة بخصوص عمل الأسواق والفعاليات والنشطة الاقتصادية في البلاد.

وأردف قائلاً «ستلتزم بقواعد الأسواق، وسيستمر عملها بكل مؤسساتها بقوة، وعلى الجميع الامتناع عن الانجرار وراء الإشاعات والائاعات الفارغة، ومن لديه خشية أو قلق اتجاه أمر ما، عليه مراجعتنا والاتصال بنا، فبقوات الاتصال مفتوحة».

وعُرد شيمشك على موقع «تويتر»، بعد إعلان حالة الطوارئ بالقول: «لن تتأثر حياة الناس العاديين ون الشركات وسيستمر النشاط الاقتصادي المعتاد. نحن ملتزمون باقتصاد السوق، متعهدا بعدم حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان».

نائب رئيس الوزراء التركي أشار إلى أنّ بلاده لن تحيد عن العمل بعبء دولة القانون، وستطبق العدالة، لافتاً في الوقت نفسه إلى أنّ الامتناع عن معاقبة المتورطين مع منطمة «الكنان المورازي»، وعدم ملاحقتهم، واستمرار بقائهم داخل مؤسسات الدولة، يعتبر من أكبر المخاطر التي تهدد النظام الديمقراطي والحريات في تركيا.

جاء ذلك في وقت، بدأ، أمس، سريان حالة الطوارئ في تركيا، التي أعلنها الرئيس رجب طيب أردوغان لمدة ثلاثة أشهر، وذلك بعد نشرها في الجريدة الرسمية.

وعرض مجلس الوزراء التركي على رئاسة البرلمان في أنقرة مذكرة قرار إعلان حالة الطوارئ في البلاد لمراجعتها والمصادقة عليها، فيما مع الهدوء في اسطنبول كبرى مدن البلاد.

وقال أحد سكان المدينة، إن «كل شيء يبدو طبيعياً» في شوارع اسطنبول، حيث يتوجه المواطنون لتعليمهم أو يتناولون القهوة في مقاهي المدينة.

وكان أردوغان الذي أطلق حملة تطهير واسعة في مؤسسات الدولة بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في 15 تموز، قال إنّ حالة الطوارئ تتفق تماماً مع الدستور التركي ولا تنتهك حكم القانون أو الحقوق الأساسية للمواطنين.

وستنسخ حالة الطوارئ لرئيس الجمهورية ومجلس الوزراء بتجاوز البرلمان في إصدار قوانين جديدة وتقييد أو تعليق الحقوق والحريات عند الضرورة، وستمكنها من

كل ذلك حصل بينما كانت قوات الجيش العربي السوري وحلفائه، وبتغطية جوّية مؤثرة من طائرات سلاح الجو الروسي، تحقق انتصارات كبيرة في الميدان الحلبي القريب من منبج دون الإكترتار بحركتها ومجموعاتها ومطالبها لعدم استهداف حلفائها ودعواتها لوقف العمليات الحربية، وتجديد الهدنة بعد انهيار خطوط دفاع تلك المجموعات في أكثر من خط تماس في حلب وريفها.

أيضاً في ظلّ خسارة المجموعات الكردية، للدعم الذي حظيت به خطوطهم الدردالية في بدايتها، وتكريسها واقعا فعليا على الأرض، وازدياد خسائرها البشرية وصدور دعوات شعبية كردية لوقف استنزاف قدراتهم العسكرية في معركة منبج.

أيضاً في ظل الخلاف الأميركي التركي على خلفية اتهام أنقرة لواشنطن بالوقوف خلف المحاولة الانقلابية الفاشلة، وتلميحات تركية بتغيير سياستها الإقليمية.

في كلّ تلك الأحداث ارتكبت الطائرات الفرنسية العاملة ضمن تحالف القتلة أكبر حلقة في سلسلة مجازر ذلك الحلف منذ بدء عملياتها في سورية، ربما لأنها أبديت نسبة متعطشة لدم أدمنت على الارتواء به ثم حُرمت منه لزمّن قارارت التعويض!

في جميع الأحوال هناك مجموعة من التساؤلات التي تحتاج إلى إجابات، وعندما فقط يمكن معرفة الحقيقة...

- 1 - هل كانت هذه المجزرة كما ادّعت مصادر التحالف نتيجة خطأ في تحديد الإحداثيات التي أعطتها القوات الكردية العاملة على الأرض لطائرات التحالف؟ وهنا السؤال... إذا كان ذلك صحيحاً فماذا كانت تفعل القوات الخاصة الأمريكية والفرنسية والبريطانية والألمانية المتواجدة على الأرض وأحد أهدافها المملّنة لالة الطائرات على الأهداف؟ أم أنّ الموضوع هو تبرؤ التحالف من المسؤولية عن الجريمة والياسا لللاكرد.
- 2 - في حال صدّقنا مصادر التحالف مع معرفة أكيدة لللاكرد بإمكان المستهدف، فهل يعني هذا بدء مرحلة تطهير عرقي لمصلحة الدردالية الكردية التي أعلن قادة اكرد عن وضعها على سكة التنفيذ؟ وما هذه المجزرة إلا إشارة البداية للانطلاق في مشروع تهجير التجمعات العربية لتأمين ربط البلدات الكردية بدون عوائق ديموغرافية في المساحة الجغرافية المفترضة؟

وذلك كردٌ أمريكي وأوروبي على توجيه أردوغان الاتهام للولايات المتحدة، بالوقوف وراء الانقلاب الفاشل.

3. هل حصلت تلك المجزرة نتيجة ظهور بوادر فشل العملية العسكرية الأمريكية، باتجاه منبج بعد ما يقارب الشهرين من انطلاقها لإيجاد ميزر لإيقاف تلك العملية، فتكون الولايات المتحدة من يكسب وهي صاحبة اليد النظيفة، وعلماؤها من يحمل الوزر ويكون صاحب اليد القذرة؟
- 4 - إنّ تلك المنطقة تقع تحت سيطرة مجموعات مسلحة تدعى أنها تدافع عنها ضدّ الجيش السوري وتحمل زورا وبهتانا أسم معتدلة فلماذا لم يجركو ساكتاً للدفاع عن (رعياهم) ولماذا لم تتحرك إعلاميا للكشف عن الجريمة، أم أنه ليس مهماً لديهم أن يقتل مئات المواطنين الأبرياء، طالما أنهم لا يستطيعون إستغلاله سياسياً وإعلامياً ضدّ الجيش السوري أو الروسي.
- 5 - السؤال الهام هو أنّ تلك المجزرة التي راح ضحيتها حوالي مئتي شهيد مدني بين أطفال ورجال ونساء. لم تؤدّ إلى قلق يان كي ممن أم أنه يحتفظ بقلقه ليشرهه في وقتها عندما تواجه عصابات مشغليه خطر الهزيمة، فيتحولون بقدرة أوباما إلى أطفال وأطباء ودعاة سلام ومعتدلون.

بطبيعة الحال، فإنّ هذه الحرب ستنتهي ولكن الذي لن ينتهي معها هو آثار تلك المجازر التي كان ضحيتها الشعب العربي السوري. ومنها مجزرة طوخان وتأثيرها على البنية الديموغرافية في تلك المنطقة. حيث سيكون الخاسر الأكبر فيها هو من ارتضى أن يكون عميلاً للولايات المتحدة الأمريكية، وصدّق ولو للحظة واحدة أنّ عمالته تلك يمكن أن تؤدّي إلى تحقيق أهدافه الخاصة.

فالولايات المتحدة سبق وتخلّت عن عملاء برتبة رئيس دولة، وبالتالي هي لن تقا تل من أجل عميل برتبة أقل من ذلك بكثير.

أخيراً وبغضّ النظر عن الإجابة على أيّ من تلك التساؤلات، فإنّ ضحايا طوخان هم شهداء مدنيون سقطوا بقصف جويّ متعمّد لقريه ومسكن وليسا ضحايا خطأ استخباراتي أو فني جوي.

إنه خطأ مقصود اعتادت الولايات المتحدة واتباعها من دول الاستعمار القديم، وخاصة فرنسا ارتكابه انتقاما لدول حصلت. أو لتحقيق هدف لم تتمكن من تحقيقه بإسلوب آخر...!

رئيسة كوريا الجنوبية تدعم نشر «ثاد» الصاروخي الأميركي وتدعو لوحدة الصف



دافعت رئيسة كوريا الجنوبية بارك كون هيه، أمس، مجدداً عن قرار سيئول وواشنطن حول نشر منظومة «ثاد» للدفاع الصاروخي الأميركية المتقدمة في كوريا الجنوبية.

وأكدت بارك خلال ترؤسها لاجتماع مجلس الأمن الوطني، أنها لن تراجع أمام «الانتقادات والمقاومة» وذلك من أجل حماية الأمة، كما تعهدت بتوفير التدابير الضرورية، لحماية الأمة من التهديدات العسكرية المستمرة من قبل كوريا الشمالية، وأصدرت تعليمات لحكومتها بأن تكون على أهمية الاستعداد «لانلقاق بقوة» في حال تعرضها لاستفزاز.

وقد تمّ عقد جلسة مجلس الأمن الوطني بعد يومين من إطلاق كوريا الشمالية لثلاثة صواريخ بالستية، في احتجاج فاعر ضد قرار الحلفين لنشر منظومة الدفاع الصاروخي «ثاد»، في بلدة سونغ جو التي تقع في جنوب البلاد.

بارك قالت خلال الاجتماع أنّ الحكومة قوتت إلى قرار نشر المنظومة الصاروخية الأميركية لأنها ترى أنّ أفضل وسيلة لحماية الأمة والشعب من التهديدات الكورية الشمالية، مشيرة إلى أنّ هناك دعوات مستمرة من بعض السياسيين والمواطنين للتحلي عن الخطة.

وأضافت أنه في «حال وجود سبيل آخر خلافاً لنشر نظام «ثاد» لحماية شعبنا من هجمات صاروخية محتلمة من كوريا الشمالية، فإن (ولنك المعارضة لنشر «ثاد»

الشرطة البلغارية توقف أكثر من 160 مهاجراً خلال عملية خاصة السويد تشدد قوانين الهجرة



أعلنت إدارة الهجرة السويدية، أنّ السلطات شددت قوانين منح تصاريح الإقامة، مشيرة إلى دخول القانون حيز التنفيذ.

وقال المسؤول عن القضايا القانونية المتعلقة بالهجرة فريدريك باير «هذا يعني تخييراً كبيراً للأفراد الذين يتوجهون إلى مكاتبنا للحصول على بياناتهم الخاصة، والذين الجديرة تحمل تغييراً كبيراً أيضاً في معناها».

ووافق البرلمان السويدي بالأغلبية، على القانون الذي طرح الشهر الماضي، وسكّون القانون ساري المفعول للأعوام الثلاثة القادمة. القواعد الجديدة وعلى وجه الخصوص سيمنظر في تقييد عملية إصدار تصاريح الإقامة الدائمة في البلاد، بالإضافة إلى صعوبات في عملية لم الشمل للأقارب.

وأصدر القانون أصبح أحد إجراءات الحكومة لتقليد عملية الهجرة بعد تدفق اللاجئين القياسي في عام 2015، وإجراءات العمل مع اللاجئين الواصلين. إذ وصل عدد اللاجئين المسجلين من قبل سلطات الهجرة في العام الماضي إلى 160 ألف لاجئ.

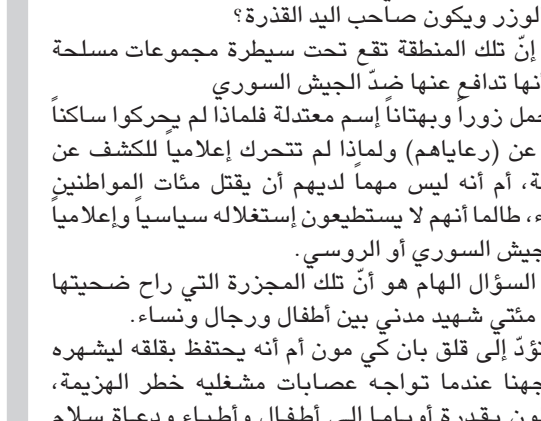
في غضون ذلك، قامت الشرطة البلغارية بعملية خاصة، استطاعت خلالها إلقاء القبض على 162 مهاجراً غير شرعي في العاصمة البلغارية، صوفيا.

وذكرت وكالة «نوفينيتي» أنّ الشرطة استطاعت الكشف عن عشرات المهاجرين غير الشرعيين، الذين لم يذكروا بمسار الحفر نحو المواقع المستهدفة.

قال القائد العام للحرس النوري الإيراني العميد محمد علي جعفري، إن القوات المسلحة الإيرانية باستعدادها وجوهرتها، أحبطت المؤامرات الخبيثة لعداء إيران حتى الآن.

اللواء جعفري، أكد أمس، في ملقني لقادة القوات البحرية للحرس النوري، إن أعداء الجمهورية الإسلامية يحاولون وبشتى الوسائل والطرق، زعزعة الأمن في البلاد. وأشار أن بعض دول المنطقة أمثال آل سعود، أضيفوا أيضاً إلى أعداء إيران المكشوفين، وسعوا من خلال دفع أموال طائلة، إلى زعزعة الأمن والاستقرار في البلاد لكن القوات المسلحة كانت لهم بالمرصاد وأحبطت جميع مخططاتهم المقيتة.

اعتقال 40 شخصاً خططوا لهجمات إرهابية شرق إيران



أفاد وزير الداخلية الإيراني عبد الرضا رحمانی فضلي، بأنه تمّ اعتقال 40 شخصاً خططوا لهجمات إرهابية في شرق إيران. مشيراً إلى أنّ قوات الأمن التابعة للحرس النوري هي من قامت بعملية الاعتقال.

ونقلت وكالة «مهر» الإيرانية عن الوزير قوله إن رجال الأمن اكتشفوا منذ يومين وجود نفق بطول 40 متراً وعمق 20 متراً شرق البلاد، كان يراد منه مركزاً أحدهما عسكري والأخر مدني في مدينة خاش في جنوب شرق البلاد، وتمّ خلال اعتقال 40 شخصاً، واكتشف رجال الأمن في النفق بحسب المصدر عبوات ناسفة وصواعق لها، وكميات من الأسلحة وذوات حفر متطورة وخرائط تبين مسار الحفر نحو المواقع المستهدفة.

في غضون ذلك، قال القائد العام للحرس النوري الإيراني العميد محمد علي جعفري، إن القوات المسلحة الإيرانية باستعدادها وجوهرتها، أحبطت المؤامرات الخبيثة لعداء إيران حتى الآن.

اللواء جعفري، أكد أمس، في ملقني لقادة القوات البحرية للحرس النوري، إن أعداء الجمهورية الإسلامية يحاولون وبشتى الوسائل والطرق، زعزعة الأمن في البلاد. وأشار أن بعض دول المنطقة أمثال آل سعود، أضيفوا أيضاً إلى أعداء إيران المكشوفين، وسعوا من خلال دفع أموال طائلة، إلى زعزعة الأمن والاستقرار في البلاد لكن القوات المسلحة كانت لهم بالمرصاد وأحبطت جميع مخططاتهم المقيتة.